الأمم المتحدة
S/2015/124



Distr.: General
19 February 2015
Arabic
Original: English

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الثاني عشر الذي يُقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) والفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قراره ٢١٩١ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يوافيه كل ٣٠ يوما بتقرير عن حالة تنفيذ هذه القرارات من قِبل جميع أطراف النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى البيانات المتاحة لدى الجهات التابعة للأمم المتحدة على أرض الميدان، والتقارير المستقاة من مصادر مفتوحة ومن مصادر حكومة الجمهورية العربية السورية. وقد أُدرجت هنا أيضا البيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة عما قامت به من أعمال في مجال المساعدات الإنسانية خلال الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير تمشيا مع دورة الإبلاغ الشهري التي تعمل بها، لكي يتسنى التحقق من البيانات. وأُدرجت بيانات أحدث كلما كانت متاحة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعمليات المنفذة عبر الحدود وعمليات إيصال المساعدات إلى الأهالي المحاصرين.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

٣ - ظل النزاع يستشري والعنف يحتدم في أرجاء الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبخاصة في محافظات حلب وحماة وحمص ودير الزور وريف




240215 240215 15-02345 (A)


دمشق ودمشق والحسكة وإدلب ودرعا والقنيطرة والرقة. وفي ظل القصف الجوي العشوائي الذي تقوم به القوات الحكومية، بما في ذلك إلقاؤها البراميل المتفجرة، والقصف العشوائي الذي تمارسه المعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة والجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية[1]، استمر سقوط المدنيين بين قتلى وجرحى، كما استمر تشريدهم. واستمر استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات. ولا تزال جميع الأطراف تتجاهل في أعمالها العدائية قواعد القانون الدولي الإنساني وواجب حماية المدنيين.

٤ - واشتد العنف الذي تمارسه القوات الحكومية والهجمات التي تشنها في دمشق وريف دمشق. واحتدمت الهجمات في بلدات عدة في الغوطة الشرقية، وخصوصا منها بلدات دوما وسقبا وحمورية وعربين، إضافة إلى حي جوبر في دمشق. فقد نفذت القوات الحكومية عمليات قصف جوي هناك، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة، وقصفت المنطقة بالمدفعية الثقيلة، وأطلقت عليها قذائف سطح - سطح. وخلفت هذه الهجمات، ومنها ما استهدف أسواقا، خسائر بالمئات في صفوف المدنيين، منهم نساء وأطفال. وشنت جماعة جيش الإسلام المعارِضة المسلحة هجومين متتاليين على العاصمة مستخدمة في ذلك القذائف والصواريخ، فأصابت مناطق المدنيين وتسببت في سقوط العشرات من القتلى والجرحى، منهم مدنيون، وفي إلحاق أضرار بالمنازل السكنية والبنى التحتية العامة. واستمرت المواجهات في ضواحي دمشق بين جماعات المعارضة المسلحة والقوات الحكومية، وفي محيط حي القابون الذي تسيطر عليه المعارضة. وشهدت منطقة الزبداني في ريف دمشق بدورها أعمال قتال، حيث تحدثت مصادر محلية عن غارات جوية شنتها القوات الحكومية، منها ما نُفذ بالبراميل المتفجرة، بعد أن سيطرت جماعات المعارضة المسلحة على نقاط تفتيش رئيسية.

٥ - واستمرت في حلب عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة، على يد القوات الموالية للحكومة، كما استمرت هناك هجمات جماعات المعارضة المسلحة بقذائف الهاون والصواريخ وعبوات الغاز. واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن ٩٢ مدنيا، من بينهم سبع نساء و ٢٦ طفلا، وجُرح العشرات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب في كانون الثاني/يناير. فقد قتل، على سبيل المثال، ١٤ مدنيا من جراء الضربات الجوية التي

(١) أدرج مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة ضمن الجماعات الإرهابية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ وفقا لأحكام القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتعمل هاتان الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

نفذتها القوات السورية في منطقة الباب بحلب في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وعلمت مفوضية حقوق الإنسان من مصادر محلية أن ما لا يقل عن ٥١ مدنيا، منهم نساء وأطفال، قتلوا في هجمات شنتها جماعات المعارضة المسلحة على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في محافظة حلب، على أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو المسؤول عن معظم الوفيات في صفوف المدنيين.

٦ - ونفذت القوات الحكومية عمليات قصف مدفعي وقصف جوي، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في محافظات أخرى. فقد قُتل في درعا، على سبيل المثال، ما لا يقل عن ٩١ من المدنيين، من بينهم ١٨ طفلا وثماني نساء، بينما قُتل في حمص نحو ٦٠ من المدنيين، فيهم نساء وأطفال. وفي دير الزور، قامت قوات الحكومة بعمليات قصف جوي لمناطق يسيطر عليها تنظيم داعش، ودخلت في اشتباكات برية في مناطق للمدنيين. ونقلت التقارير أن نحوا من ٧١ مدنيا، من بينهم ١٠ نساء وستة أطفال، قُتلوا في أعمال العنف تلك. وعُثر على أربع مقابر جماعية في دير الزور في كانون الأول/ديسمبر، وفيها جثث بعض من مئات الأشخاص الذين اختطفهم تنظيم داعش في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٧ - وفي محافظة الحسكة، اندلع القتال بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وقوات الدفاع الوطني في مدينة الحسكة في ١٧ كانون الثاني/يناير، فقُتل هناك وجُرح مدنيون وأُغلقت الأسواق والجامعات. ونفذت القوات الحكومية عمليات قصف مدفعي وقصف جوي على المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش ووحدات الحماية الشعبية الكردية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن ٥٢ مدنيا وجُرح ٢٠٠ شخص آخرين في غارة جوية شنتها القوات الحكومية على سوق في قرية الخنساء، بضواحي بلدة تل حميس، جنوب شرقي القامشلي.

٨ - وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عن وقوع ١٤ هجوما بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات، وبخاصة في محافظات حمص ودمشق وحلب وحماة والحسكة ودرعا. ففي حي عكرمة بمحافظة حمص، على سبيل المثال، قُتل في ٢١ كانون الثاني/يناير سبعة أشخاص وجُرح ٣٠ آخرون في تفجير بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة. وفي ١ شباط/فبراير، استهدف هجوم بجهاز متفجر مرتجل وقع في دمشق، بالقرب من حي الحميدية، حافلة تقل حجاجا من الشيعة اللبنانيين، وأسفر الحادث عن مقتل سبعة أشخاص وجرح ٢٢ آخرين، وأعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن الحادث.

٩ - وواصلت أطراف النزاع هجوماتها على البنى التحتية المدنية، كما واصلت قطع الخدمات الأساسية، بما في ذلك قطع التيار الكهربائي والمياه. ففي ١٨ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، قامت جبهة النصرة وجماعات المعارضة المسلحة التابعة لها بقطع إمدادات المياه عن مدينة إدلب. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، استهدفت جماعات المعارضة المسلحة في كفر نجد خطوط إمداد مدينة إدلب بالكهرباء. وتضرر من أعمال قطع الخدمات هذه نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. واستعيد التيار الكهربائي في ٦ شباط/فبراير.

١٠ - ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر، أوردت التقارير أن نحو ٩ ٠٠٠ شخص نزحوا من عدة بلدات في منطقة الغوطة إلى الملاجئ الجماعية في ريف دمشق. وتقوم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بتقديم المساعدات الغوثية إلى الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى الملاجئ الجماعية. وبعد إيفاد بعثة تقييم، كشفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمورا تتعلق بالحماية أبلغ عنها أشخاص ممن تم إجلاؤهم، ومن هذه الأمور قيام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بتجنيد الذكور في المنطقة؛ والتجنيد القسري للقاصرين؛ وتشتيت شمل الأسر بسبب ما قيل إنه فرز للذكور ممن تم إجلاؤهم؛ وانعدام الأمان على طريق الإجلاء بسبب وجود قناصة هناك؛ وضياع الوثائق الشخصية ووثائق الهوية، فضلا عن قيام الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بمصادرة وثائق الهوية عند نقاط التفتيش.

١١ - ولا يزال المدنيون يتعرضون للتشريد بسبب أعمال العنف. ففي الحسكة، على سبيل المثال، أدى القتال إلى نزوح نحو ١٥ ٠٠٠ شخص مؤقتا من مدينة الحسكة إلى مدينة القامشلي، وكذلك إلى المناطق الريفية خارج المدينتين. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٦ ٠٠٠ شخص أصبحوا من المشردين في محافظة درعا في أعقاب احتدام العنف بدءا من ٨ شباط/فبراير. ونزح نحو ١ ٢٥٠ شخصا من الجزء الشرقي إلى الجزء الغربي من مدينة حلب، ثم ارتحل نحو من ١٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في الجزء الغربي من مدينة حلب. وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، اندلع قتال عنيف بين تنظيم داعش والقوات الحكومية على مقربة من مطار دير الزور، وأدى ذلك إلى تشريد نحو ٥ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، من القرى الواقعة في الريف الغربي من دير الزور، بما في ذلك قرى عياش وحوايج ذياب جزيرة والخريطة.

١٢ - ونفذ التحالف الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضربات جوية شبه يومية على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتركز معظم الضربات على بلدة عين العرب/كوباني ومحيطها في شمال محافظة حلب. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلنت وحدات الحماية الشعبية الكردية، التي تلقت المساعدة من مقاتلي المعارضة المسلحة

ومن البيشمركة الكردية العراقية، أن البلدة قد استُرجعت بكاملها. وأوردت التقارير أن ما بين ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ شخص قد عادوا إلى المدينة.

١٣ - وفي أعقاب نشر تنظيم داعش لفيديو تظهر فيه الجماعة وهي تقوم بإحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة حتى الموت في ٣ شباط/فبراير، أفادت التقارير أن عشرات الطائرات المقاتلة الأردنية ضربت في ٥ و ٦ شباط/فبراير مراكز تدريب ومواقع لتخزين الأسلحة تابعة لتنظيم داعش.

١٤ - ونقل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، في إحاطة أمام مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير، أن حكومة الجمهورية العربية السورية أعربت عن استعدادها لتعليق الغارات الجوية والقصف المدفعي في مدينة حلب بأكملها، وذلك بعد مفاوضات مطولة جرت في الأشهر السابقة بشأن مقترح التجميد، وبعد طلب المبعوث الخاص من الحكومة أن تساعد الأمم المتحدة في تنفيذ مشروع تجريبي في حي مخصوص من أحياء حلب. واستنادا إلى هذا التطور، سيسافر المبعوث الخاص إلى دمشق وسيرسل وفدا في بعثة منفصلة إلى حلب في موعد أقصاه الأسبوع الأخير من شباط/فبراير لتقييم مدى ملاءمة الظروف هناك للتجميد ومدى قابلية الوضع لإيصال المعونة إلى حي صلاح الدين المتنازع عليه بسرعة ودون عوائق، على أنه يَتوقع أن يتمكن بعد ذلك من أن يعلن متى تبدأ فترة الأسابيع الستة. وسيحاول التقييم الذي سيجريه مكتب المبعوث الخاص الإحاطة بالتطورات المتسارعة على أرض الميدان في ضوء ما تناقلته التقارير في ١٧ شباط/فبراير من أن القوات الحكومية السورية صعدت من هجومها في الجزء الشمالي من حلب بالقرب من إحدى طرق الإمداد الرئيسية. وسيسعى المبعوث الخاص جاهدا إلى التباحث مع المعارضة ليحصل على تأييدها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الأضرار في صفوف المدنيين، ولجعلها تساهم هي أيضا في تجنب أي استخدام للأسلحة الثقيلة.

١٥ - واستمر بذل الجهود خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري. فقد عُقدت اجتماعات بين جماعات المعارضة في القاهرة في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، ثم بين بعض أعضاء المعارضة والحكومة السورية في موسكو من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير. وجاء في الوثيقتين الختاميتين الصادرتين عن الاجتماعين دعوة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع يستند إلى بيان جنيف، كما جاء فيهما دعوة إلى الحفاظ على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، وإلى مكافحة الإرهاب.

باء - حقوق الإنسان

١٦ - ظلّت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقى وتوثّق ادعاءات بوقوع أعمال اعتقال تعسّفي واحتجاز وتعذيب ووفاة أثناء الاحتجاز داخل مراكز الاعتقال الحكومية. ومن بين هذه الادعاءات ما ورد من أن شخصا كان محتجزا في سجن حلب المركزي ثم نقل إلى أحد فروع الأمن، توفي وهو رهن الاعتقال، وكان ذلك تحت التعذيب حسبما أُفيد. ووردت أيضًا ادعاءات بالوفاة أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب في سجن صيدنايا العسكري وسجن مشفى تشرين العسكري. وعلى وجه التحديد، نقلت التقارير أن طبيب عظام من دوما في منطقة الغوطة الشرقية، كان رهن الاحتجاز منذ أكثر من عامين، توفي في ٢٧ كانون الثاني/يناير في سجن صيدنايا بريف دمشق. وكان فرع الأمن في المخابرات الجوية قد احتجز هذا الطبيب في آب/أغسطس ٢٠١٢، بمبرر أنه كان يعالج المرضى في مستشفى ميداني في دوما. وأبلغ مدافعون عن حقوق الإنسان مفوضية حقوق الإنسان أن الطبيب ربما يكون قد توفي نتيجة التعذيب. ولم تتحقق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من هذه الادعاءات، ولكنّها وثقت حالات أخرى من التعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز غير الإنسانية في سجن صيدنايا.

١٧ - وظل الأمن العسكري والمخابرات الجوية يحتجزان تعسفا الأفراد المشتبه في تعاونهم مع المعارضة. ففي كانون الثاني/يناير، احتجزت الفروع الأمنية في درعا ما لا يقل عن ١٨ مدنيًا، من بينهم إعلاميون وأطباء ومدافعون عن حقوق الإنسان. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، احتجز الأمن العسكري وقوات الدفاع الوطني ما لا يقل عن ١١ مدنيًا في حمص ومنطقة الحولة في أعقاب عملية قامت بها قوات الأمن الحكومية.

١٨ - واعتقلت قوات الحكومة صحفيين محليين، في ٩ و ١٣ كانون الثاني/يناير، من مكان إقامتهما في حماة وأخذتهما إلى وجهات مجهولة. ولا يزال الصحفيان في عداد المفقودين.

١٩ - وواصلت جماعات المعارضة المسلحة، وبخاصة تنظيم داعش وجبهة النصرة، انتهاك القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها. وشنت تلك الجماعات هجمات على المدنيين ونفّذت فيهم عمليات إعدام واختطاف وفرضت قيودًا على حرياتهم الأساسية. وتحدّثت أنباء عن أن تنظيم داعش أعدم نحو خمسة وعشرين شخصًا بتهمة الردة والتجسس لحساب الحكومة أو القتال إلى جانب جبهة النصرة أو الحكومة، وأعدم التنظيم شخصًا آخر لنشره صورة لأحد عناصره على وسائل التواصل الاجتماعي. ونُشرت على شبكة الإنترنت مقاطع فيديو تُظهر قيام عناصر من جبهة النصرة بإعدام امرأتين بزعم ارتكابهما الزنا.

٢٠ - وتفيد مصادر محلية أن جبهة النصرة تقوم بصورة متزايدة باختطاف واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين ينتقدون الجبهة. فعلى سبيل المثال، اختطفت جبهة النصرة صحفيين من إدلب في ٧ كانون الثاني/يناير، وأفرجت عنهما في ٣١ كانون الثاني/يناير. ووردت أنباء عن قيام جبهة النصرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، في حلب، بإعدام ناشط آخر في وسائط الإعلام المحلية، كان محتجزا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اقتحمت جبهة النصرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن أربعة مراكز من مراكز وسائط الإعلام في إدلب.

٢١ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، دُمّر ضريح الإمام النووي، وهو من أئمة السُنّة، في مدينة نوى، بمحافظة درعا. واتّهم مدافعون محليون عن حقوق الإنسان جبهة النصرة بزرع المتفجرات، وأبلغوا مفوضية حقوق الإنسان أن قادة جبهة النصرة أعربوا في الماضي عن ازدرائهم للإمام النووي ومزاره. ويتعذر على المفوضية التحقق من صحة هذه الادعاءات.

٢٢ - وفي ٢ شباط/فبراير، أصدرت السلطات السورية مذكرة شفوية تشير إلى أن ٣٨٤ شخصًا حصلوا على ''عفو'' بعد أن وقّعوا على تعهد خطي بعدم حمل السلاح أو المشاركة في ''الاضطرابات'' أو في أنشطة تمس بـ ''أمن الجمهورية العربية السورية واستقرارها''. ولا تدري المفوضية ما كان مصير المستفيدين من ''العفو'' وليست في وضع يمكّنها من التحقق من المعلومات الواردة بهذا الشأن.

جيم - وصول المساعدات الإنسانية

٢٣ - يقدّر عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بنحو ١٢,٢ مليون شخص. ويبلغ عدد المشرّدين داخليًا زهاء ٧,٦ ملايين شخص، أما النازحون إلى البلدان المجاورة وشمال أفريقيا، فيزيد عددهم على ٣,٨ ملايين شخص.

٢٤ - ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية في البلد عسيرًا للغاية نتيجة لأعمال العنف وانعدام الأمن، وتغيّر خطوط المواجهة، والتدخل المتعمد في عمليات إيصال المساعدات وتعطيلها، والإجراءات الإدارية المعرقلة، والعجز المالي. ولا تزال الحالة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولا سيما تلك التي تحاصرها قوات الحكومة أو المعارضة المسلحة، مصدر قلق بالغ. وبالإضافة إلى ذلك، فاقمت عاصفة شتوية المحنة الإنسانية وعرقلت الوصول إلى بعض أنحاء البلد لتعذّر السير على الكثير من الطرق لعدة أيام.

٢٥ - وقُدّمت ثلاثة طلبات منفصلة للحصول على إذن لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك من أجل الوصول إلى أربعة مواقع

في محافظة ريف دمشق وموقعين في محافظة حمص. واستطاعت قافلة مشتركة بين الوكالات معدة لعبور خطوط المواجهة أن تمضي قدمًا لتصل إلى حي الوعر في حمص، حاملة مساعدات تغطي احتياجات متعددة لنحو ٧٥ ٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من دعم السلطات المحلية للقافلة، أزال أفراد قوات الأمن الحكومية، خلال عملية الشحن، غالبية اللوازم الطبية، بما في ذلك جميع أصناف العمليات الجراحية، وكذلك أطقم علاج الإسهال، وأطقم التوليد، وأطقم مستلزمات الصحة الإنجابية.

٢٦ - ولم تستجب الحكومة لطلب الوصول إلى أربعة مواقع في ريف دمشق (الزبداني ومضايا ودوما وشرق حرستا) من أجل تغطية الاحتياجات العاجلة لنحو ٢٠ ٠٠٠ شخص. ووافق المحافظ شفويًا على طلب كان قد قُدّم في كانون الأول/ديسمبر بشأن قافلة مشتركة بين الوكالات كان مقررا تسييرها في ٣ شباط/فبراير لإيصال مساعدات لنحو ٦٠ ٠٠٠ شخص في تلبيسة ومشرفة في حمص. ولم تقدّم أي موافقة خطية أو رسائل لتيسير رحلة القافلة.

٢٧ - وفي ٩ شباط/فبراير، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها قد أرسلوا ٦٦ شحنة إلى الجمهورية العربية السورية، ٤٧ شحنة من تركيا و ١٩ من الأردن، بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وشملت هذه الشحنات مساعدات غذائية لأكثر من ٨١٢ ٠٠٠ شخص؛ ومواد غير غذائية لقرابة ٨٦٠ ٠٠٠ شخص؛ وإمدادات من المياه ولوازم الصرف الصحي لأكثر من ٣١٦ ٠٠٠ شخص؛ ولوازم طبية لنحو ٤٦٨ ٠٠٠ شخص. وكثير من اللوازم الطبية التي حملتها تلك الشحنات قابلة لإعادة الاستعمال وسيستفيد منها مرضى آخرون على مدى الأشهر القليلة المقبلة. وسُلّمت مساعدات أخرى (فيها لوازم مدرسية) ليستفيد منها ٩ ٩٠٠ شخص. وتمشيًا مع القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، أبلغت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية مسبقًا بكل شحنة، مبيّنة تفاصيل محتوياتها ومقصدها وعدد المستفيدين منها، ومؤكدة الطابع الإنساني لكل شحنة.

٢٨ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة أنشطتها في تركيا والأردن. وأدّت حادثة أمنية بالقرب من الحدود إلى إغلاق معبر باب الهوى في الفترة الممتدة من ٢٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. ولا تزال عمليات آلية الرصد معلّقة في العراق نظرًا إلى استمرار انعدام الأمن. وظلت الآلية تستفيد مما تبديه حكومتا تركيا والأردن من تعاون ودعم ممتازين.

٢٩ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة استخدام معبر نصيبين/القامشلي الحدودي بموافقة حكومتي تركيا والجمهورية العربية السورية. وشحن برنامج الأغذية العالمي حصص الإعاشة

المقـرّرة كلّهـا والبـالغ عـددها ٤٦ ٠٠٠ حصـة عـن طريـق معـبر نصـيبين الحـدودي. غير أن التأخيرات في تلقي رسائل تيسير العمل من حكومة الجمهورية العربية السورية أرجأ توزيع الحصص بين ١٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير. وبدأ توزيع الأغذية في ٢٨ كانون الثاني/يناير عند استلام رسائل تيسير العمل.

٣٠ - وظلّت أطراف النزاع تعرقل مرور الإمدادات المتّجهة إلى الأراضي الواقعة خارج سيطرتها. فعلى سبيل المثال، وردت أنباء تفيد أن تنظيم داعش أعاق إيصال الوقود إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها وحدات الحماية الشعبية الكردية/حزب الاتحاد الديمقراطي في محافظة الحسكة بعد أن منعت القوات الحكومية وصول الدقيق والمواد الغذائية إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في جنوب الحسكة. وفي سياق منفصل، منعت السلطات المحلية في إدلب تقديم المساعدة للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة بعد أن قامت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بقطع المياه والكهرباء عن المدينة. وحصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على موافقة استثنائية من أجل توفير إمدادات المياه للأشخاص الذين تُركوا بدون مياه.

٣١ - ومنع انعدام الأمن المستمر والقيود المفروضة على إيصال المساعدات الغذائية وصول المساعدات إلى محافظتي الرقة ودير الزور في الشمال الشرقي. ونتيجة لذلك، تعذر مرة أخرى في شباط/فبراير إيصال أي جزء من حصص الإعاشة التي كان مقررا توزيعها على ٦٠٠ ٠٠٠ من السكان المدنيين في هاتين المحافظتين. وفي حين أُبقي على بعض العمليات الإنسانية، واصل تنظيم داعش فرض القيود على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها، فقد أغلق عددًا من مكاتب المساعدات الإنسانية في محافظتي الرقة ودير الزور، وأبلغ مكاتب أخرى بوجوب تعليق عملياتها. ففي الرقة على سبيل المثال، أبلغ تنظيم داعش شركاء برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير، بمن فيهم الهلال الأحمر العربي السوري، بوجوب تعليق الأنشطة الإنسانية في المحافظة. وقد أدّى ذلك، مقترنًا باستفحال حالة انعدام الأمن، إلى وقف كامل للمساعدات الغذائية التي كان برنامج الأغذية العالمي يتولّى إيصالها إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. ونظرًا إلى تصعيد النزاع، اضطرّت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تعليق عملياتها في محافظتي الرقة ودير الزور. وظلت منظمة الأغذية والزراعة ترصد عن كثب الحالة في دير الزور، واستطاعت منذ ذلك الحين استئناف جزء من عملياتها هناك. وظهر في صور فوتوغرافية نُشرت في وسائط التواصل الاجتماعي في أوائل شباط/فبراير، أن صناديق أغذية لبرنامج الأغذية العالمي تحمل علامة تنظيم داعش يتم توزيعها في دير حافر، شرق محافظة حلب. ويسعى برنامج الأغذية العالمي إلى التحقق

من صحة تلك الصور، ومكان التقاطها، والظروف المحيطة بالحادث. وكانت آخر مرّة وصل فيها برنامج الأغذية العالمي إلى تلك المنطقة في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأدان برنامج الأغذية العالمي ”التلاعب بالمعونة الغذائية التي تشتد الحاجة إليها داخل سورية“، ودعا جميع أطراف النزاع إلى احترام المبادئ الإنسانية.

٣٢ - ومع أن بيئة العمل صعبة للغاية، واصلت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها تقديم المساعدات إلى ملايين المحتاجين في شهر كانون الأول/يناير. فقد أرسل برنامج الأغذية العالمي أغذية إلى نحو ٣,٤ ملايين شخص في ١٢ محافظة. ووزّعت منظمة الصحة العالمية الأدوية واللوازم الطبية الكافية لنحو ١٦١ ٣٤٤ عملية علاجية في ثلاث محافظات. وقدّمت اليونيسيف الدعم إلى ٦٠٨ ٥٢٦ شخصًا، بأشكال مختلفة، بما في ذلك بالمياه ومستلزمات الصرف الصحي، والتغذية، والملابس الشتوية للأطفال، وخدمات التعليم وحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت عمليات إيصال الكلور لقرابة ١٥,٦ مليون شخص إمكانية الحصول على المياه المأمونة (باستثناء سكان محافظتي الرقة ودير الزور). واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إيصال مواد إغاثة أساسية، بالإضافة إلى خدمات الحماية، لقرابة ٣٧١ ٣٤٢ شخصًا. وقدّمت المنظمة الدولية للهجرة مساعدات تغطي احتياجات متعددة إلى ٦٥٧ ٢٠٥ شخصًا. وحصل نحو من ٩٥٨ ١٣٧ شخصًا على دعم زراعي من منظمة الأغذية والزراعة. وساهمت تدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم ٢٠٠ ٣٤ شخص.

٣٣ - وواصلت المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات العاجلة من أغذية ولوازم صحية ولوازم الصرف الصحي والمساعدات الأخرى في الجمهورية العربية السورية، واستطاعت الوصول إلى نحو ١,٢ مليون شخص في كانون الثاني/يناير، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات المستمرة. وشمل ذلك تقديم المعونة إلى أكثر من ٥٦٥ ٠٠٠ شخص في محافظة حلب، و ٢٢١ ٠٠٠ شخص في محافظة إدلب، ونحو ١٤٥ ٠٠٠ شخص في محافظة درعا، وقرابة ٨٧ ٠٠٠ شخص في محافظة دير الزور. وظلّت المنظمات غير الحكومية تواجه صعوبات في المرور عبر نقاط التفتيش وتقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها في محافظة الرقة.

المناطق المحاصرة

٣٤ - من بين من يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها، وعددهم ٤,٨ ملايين شخص، ما يزال ٢١٢ ٠٠٠ شخص محاصرين في الجمهورية العربية السورية، حيث تحاصر قوات الحكومة ١٨٥ ٥٠٠ شخص في الغوطة الشرقية وداريا واليرموك، وتحاصر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ٢٦ ٥٠٠ شخص في نابل والزهراء.

٣٥ - وفي كانون الثاني/يناير، وصلت إمدادات غذائية إلى منطقتين محاصرتين، وهما دوما واليرموك، ووُزعت الإمدادات على ٣٠٤ أشخاص هناك (أي ٠,١ في المائة من سكان المناطق المحاصرة البالغ عددهم ٢١٢ ٠٠٠ شخص)، ووزعت مواد غير غذائية على ٢٠٠ شخص (أي ٠,١ في المائة)، ومساعدات طبية على ١ ٠٠٠ شخص (أي ٠,٥ في المائة)، وكذلك لقاحات تحصين ضد شلل الأطفال.

٣٦ - وفي الغوطة الشرقية (وبخاصة في دوما وحرستا وعربين وزملكا وسقبا وكفر بطنا وعين ترما وحمورية)، ما يزال زهاء ١٦٣ ٥٠٠ شخص محاصرين. وغادر حوالي ٩ ٠٠٠ شخص مواقع عدة في الغوطة الشرقية، بعضها مواقع محاصرة. وكما ورد في التقرير السابق (S/2015/48)، أوصل الهلال الأحمر العربي السوري في ١ كانون الثاني/يناير ٣٠ ٠٠٠ تلقيح ضد شلل الأطفال، كما أوصل مادة الأنسولين إلى ١ ٠٠٠ من المرضى في دوما. ولم يُسمح بإدخال أدوية أخرى، منها أدوية تُستعمل بالحقن ولوازم جراحية تكفي لما عدده ١٧ ٩٥٠ من العلاجات.

٣٧ - وفي داريا (ريف دمشق)، لا يزال ما يقرب من ٤ ٠٠٠ شخص محاصرين. فإنه لم تصل أي مساعدات إلى داريا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وآخر مرة وصلت فيها مساعدات إلى الناس هناك كانت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٨ - ولا يزال نحو ١٨ ٠٠٠ شخص محاصرين في اليرموك. وتصاعدت حدة النزاع المسلح، حيث تكرر تبادل إطلاق النار، واستخدام الأسلحة الثقيلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أعاق توزيع المساعدات. وبسبب انعدام الأمن عند منطقة التوزيع، لم تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من إيصال المساعدات خلال شهر كانون الثاني/يناير إلا في يومين اثنين. وتسلّم نحو ٢٠٠ شخص مساعدات غير غذائية، وتسلم ٣٠٤ أشخاص مساعدات غذائية. ولم تُوزّع أي مساعدات طبية في كانون الثاني/يناير. وتمكنت الوكالة من نقل ٦٧ طالبا لحضور اختباراتهم المدرسية.

٣٩ - ويوجد في نابل والزهراء حوالي ٢٦ ٥٠٠ شخص تحاصرهم قوات المعارضة. ولم تصل أي مساعدات إنسانية إلى القريتين منذ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٤٠ - أرسلت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المنفذون شحنات أدوية وإمدادات طبية لعلاج ١٦١ ٣٤٤ شخصا في ثلاث محافظات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وصلت بعض هذه الشحنات إلى ٦٦١ ٢٣٢ شخصا، عابرة خطوط التماس، إلى حلب وريف دمشق.

٤١ - ونُفذت حملة على الصعيد دون الوطني للتحصين ضد شلل الأطفال في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الثاني/يناير، وكان المتوخى من هذه الحملة تلقيح ١٩١ ٣٠٨ طفلا دون سن الخامسة. وتلقى نحو ٠٩٧ ١٧٨ طفلا دون سن الخامسة التلقيح ضد شلل الأطفال والحصبة والحصبة الألمانية والسعال الديكي والتهاب الكبد، منهم ٩٩٧ ١٥ طفلا كان هذا أول تلقيح لهم. وكان عدد الأطفال الذين وصلت إليهم الحملة قليلا في أحياء ريف دمشق ودير الزور المستهدفة بالحملة بسبب انعدام الأمن والنزوح، أما القنيطرة، فلم تشملها الحملة بسبب النزاع الدائر هناك.

٤٢ - وظلت فرص الحصول على اللوازم والمعدات الطبية محدودة بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على العمليات الإنسانية. فرغم موافقة وزارة الخارجية، مثلا، على تسليم لوازم طبية لـ ٤٠٨ ٩٦ أشخاص، لا تزال شحنة من المساعدات الطبية التي تسعى منظمة الصحة العالمية لإيصالها إلى بلدتي دوما ومضايا بريف دمشق عالقة لحين إجراء المزيد من المناقشات مع الحكومة. ولم يُسمح بإدخال الأدوية التي تُحقن ولوازم العمليات الجراحية. ولم يرد أيضا أي رد على طلب منفصل لإيصال مساعدات عبر خطوط التماس إلى القامشلي.

٤٣ - ووافقت وزارة الخارجية على إيصال شحنة من المساعدات الطبية إلى دوما لوقف تفشي داء النَّغَف فيها. ومن المقرر أن تصل هذه الشحنة في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٤٤ - ولم تتوقف خلال الفترة المشمولة بالتقرير الهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي. ففي كانون الثاني/يناير، وثّقت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان أربع هجمات تعرضت لها مرافق طبية. ثلاث هجمات شنتها قوات الحكومة، وهجوم واحد نفذته قوات غير معروفة. ووقع هجومان في ريف دمشق وهجوم واحد في محافظة دير الزور وآخر في محافظة درعا. ونُفذّت ثلاث هجمات بالقذائف وهجوم واحد بجهاز متفجر (على يد قوات مجهولة). ووثّقت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان أيضا وفاة خمسة من العاملين في المجال الطبي في كانون الثاني/يناير، قُتل أحدهم في عملية اغتيال متعمدة. وقُتل أربعة من هؤلاء العاملين على يد قوات الحكومة، والخامس على يد قوات مجهولة. وقُتل عاملان رميا بالرصاص وقُتل آخران في أعمال قصف وتفجير،

والخامس راح ضحية التعذيب. ووقعت ثلاث وفيات في درعا وواحدة في ريف دمشق وأخرى في حمص.

الإجراءات الإدارية

٤٥ - لم تشهد الإجراءات الإدارية أي تغييرات على المستوى المركزي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا يزال التفاوض على نقل لوازم المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها يتم على المستوى المركزي وبشأن كل حالة على حدة، بما في ذلك التفاوض الذي يتم في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة التي أُنشئت في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وتضم اللجنة وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومسؤولين أمنيين والهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة. وما زالت طلبات الموافقة على تسيير القوافل يلزمها الإذن من السلطات المركزية مع أن وزارة الخارجية أصدرت توجيها شفويا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ يخول محافظي حلب وحماة وحمص وإدلب أن يأذنوا بتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. وظل هذا الأمر يحدث تأخيرا كبيرا في استصدار الموافقة اللازمة لبعض القوافل.

٤٦ - وفي كانون الثاني/يناير، طُلب من المنظمات الإنسانية في محافظة الحسكة موافاة السلطات المحلية بقائمة تضم أسماء المستفيدين كشرط مسبق لإصدار المحافظ رسالة تيسير العمل. وهذا الطلب يبعث على قلق بالغ، وتتواصل الوكالات مع السلطات المعنية حاليا بشأن هذه المسألة.

٤٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كان ٣٨ طلبا مقدما من الأمم المتحدة للحصول على تأشيرات أو تجديدها لا يزال ينتظر الرد، ٣٣ طلبا منها لم تتجاوز بعد الأجل المحدد في ١٥ يوم عمل، وخمسة منها تجاوزت هذا الأجل. وبلغ عدد التأشيرات التي لم يبتّ فيها لدخول منظمات دولية غير حكومية ١٥ تأشيرة.

٤٨ - وأذنت حكومة الجمهورية العربية السورية في الفترة المشمولة بهذا التقرير لمنظمة أخرى من المنظمات غير الحكومية الوطنية بأن تدخل في علاقات شراكة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وألغي، دون تعليل، الإذن الممنوح لإحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية التي كان لها عدد من الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وصل عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل مع وكالات الأمم المتحدة إلى ١١٠ منظمات تزاول أنشطتها من خلال ١٦٦ فرعا في مختلف أرجاء الجمهورية العربية السورية.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٤٩ - أدت الهجمات التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة على دمشق بقذائف الهاون والصواريخ إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في دمشق، بما في ذلك بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. فقد أُبلغ عن وقوع هجمات بالصواريخ ومدافع الهاون في المناطق القريبة من الفنادق التي يقيم بها موظفو الأمم المتحدة وجُرح أحد موظفي المنظمة الدولية للهجرة في هجوم وقع بالقرب من ساحة العباسيين في دمشق في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

٥٠ - وفي ٤ شباط/فبراير، قُتل موظف تابع للهلال الأحمر العربي السوري وجُرح آخران في قصف نفذته جماعات المعارضة المسلحة في إدلب.

٥١ - وفي ٥ شباط/فبراير، قُتل أحد موظفي الهلال الأحمر العربي السوري في هجوم بقذائف الهاون في دوما.

٥٢ - وفي ٥ شباط/فبراير، ضربت قذيفة هاون فندقا في دمشق يقيم فيه موظفو الأمم المتحدة. و لم يُبلّغ عن حدوث إصابات.

٥٣ - وفي ١٠ شباط/فبراير، تأكدت وفاة أحد العاملين في الإغاثة كان محتجزا لدى تنظيم داعش في الجمهورية العربية السورية.

٥٤ - ولا يزال محتجزا أو في عداد المفقودين ما مجموعه ٣٢ من موظفي الأمم المتحدة، ٢٨ منهم تابعون للأونروا. وبلغ مجموع مَن قتل في هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ٧٢ شخصا. ويشمل هذا العدد ١٧ من موظفي الأمم المتحدة و ٤٢ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري وسبعة من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وستة من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية.

ثالثا - ملاحظات

٥٥ - بعد مرور نحو أربع سنوات على اندلاع القتال وسنة على اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، لا تزال أوضاع الناس في الجمهورية العربية السورية ماضية في التدهور. وما زالت أطراف النزاع تتجاهل واجباتها القانونية الدولية التي تلزمها بحماية المدنيين. فالأسلحة المتفجرة لا تزال تُستخدم في المناطق الآهلة بالسكان في جميع أنحاء البلد، فتقتل وتجرح الرجال والنساء والأطفال وتنشر الخراب. وما زالت الهجمات تطال المستشفيات وسائر المرافق والبنى التحتية الجديرة بالحماية. وما زال نحو ٢١٢ ٠٠٠ شخص محاصرين.

٥٦ - وقد صار النـزاع وكأنه هو الوضع الطبيعي. ونحن نحتاج إلى التزام من أطراف النـزاع بتنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). ولا بد، دون أدنى تأخير، أن يحدث تقدم في خمسة مجالات، هي: (أ) رفع الحصار عن المحاصرين البالغ عددهم ٢١٢ ٠٠٠ شخص؛ (ب) إفساح المجال لإيصال الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع أنحاء البلد؛ (ج) وضع حد لاستخدام الحرمان من الخدمات الأساسية كسلاح من أسلحة الحرب؛ (د) إعادة بناء منظومة التعليم في الجمهورية العربية السورية؛ (هـ) التصدي للهجمات القاسية والعشوائية التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك تلك التي تُستخدم فيها البراميل المتفجرة. وسنظل في حوار متواصل مع أعضاء المجلس والبلدان التي لها نفوذ على الأطراف بهدف إيجاد حلول لما ذكر أعلاه. ولا بد أن يمدّ الجميع يد العون إلى دوائر العمل الإنساني لكي يتسنى لها الاستمرار في مباشرة مهامها في الجمهورية العربية السورية.

٥٧ - ويجب السماح لجهات المساعدة الإنسانية بالاضطلاع بمهامها دون تدخل ويجب على الأطراف أن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في جميع أنحاء البلد وأن تُيسّر إيصالها بسرعة ودون عراقيل. ففي كل شهر، تقوم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، بإيصال المساعدات إلى ملايين المحتاجين. وإذا زاد أعضاء مجلس الأمن وباقي الدول الأعضاء الضغط واستمروا فيه بلا انقطاع، فسوف تتمكن الأمم المتحدة مع شركائها من إيصال المساعدات إلى ملايين آخرين. ولا مناص من تزويد دوائر العمل الإنساني بما يكفي من الموارد. وأتطلع إلى أن أرى ممثلي البلدان الرئيسية يتوافدون من شتى بقاع العالم إلى الكويت في ٣١ آذار/مارس ليضعوا يدهم في يدي لنجمع التبرعات لتمويل العمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية والمنطقة.

٥٨ - غير أن هذا النزاع لن يفلح معه أي حل إنساني أو عسكري. فإنه لا حل له إلا عبر الحوار وعبر عملية سياسية متفق عليها. وقد شدد الاجتماعان اللذان عُقدا مؤخرا في القاهرة وموسكو على ضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع السوري بالاستناد إلى بيان جنيف. وأرحب بهاتين المبادرتين اللتين جاءتا بمثابة إحياء لجهود الأطراف الفاعلة الدولية في البحث عن حل سياسي، وأرحب كذلك بالمقترح الرامي إلى متابعة مخرجات هذين الاجتماعين، ويحدوني الأمل في أن يكونا انطلاقة لعملية سياسية مُجْدية. وفي هذا الإطار، سيواصل مبعوثي الخاص إلى سورية تقييم سبل إحياء الجهود الدبلوماسية التي تمهد الطريق نحو عملية سياسية تقوم على التوافق الدولي الذي يتجلّى في بيان جنيف. وفي سبيل رسم معالم الحل السياسي، سيكون من الضروري اتخاذ قرارات صعبة وتقديم تنازلات، مع تخلي جميع الأطراف عن شروطها المسبقة لبدء المحادثات.
